

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٥/٥٨٣

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة .
وعضوية القضاة السادة
باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

المميز : مساعد نائب عام الجنايات الكبرى .

المميز ضده :

بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٥ قدم المميز هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٢/٤٨٦) تاريخ ٢٠١٥/٣/٩
والمتضمن تعديل وصف التهمة المسندة للمميز ضده من جناية القتل العمد وفقاً
للمادة (١/٣٢٨) عقوبات مكررة مرتين إلى جناية القتل القصد وفقاً للمادة
(٣٢٦) عقوبات مكررة مرتين وإدانته بهاتين الجنايتين وجنحة حمل وحياسة
سلاح ناري بدون ترخيص المسندة إليه وإعلان عدم مسؤوليته جزائياً عما أسند
إليه وعملاً بأحكام المادة (٢/٢٩٢) عقوبات حجز المميز ضده في مستشفى
الأمراض النفسية إلى أن يثبت بتقرير لجنة طبية شفاؤه وأنه لم يعد خطراً على
السلامة العامة .

ويتأخص سبب التمييز بما يلي :

- القرار المميز مشوب بعيب القصور في التعليل والتسبيب والخطأ في تأويل القانون وتفسيره وتطبيقه على واقعة هذه الدعوى إذ كان على المحكمة ولغايات تطبيق أحكام المادة (٩٢) من قانون العقوبات أن تثبت يقينياً أن المميز ضده كان عاجزاً عن إدراك كنه أفعاله وقت ارتكابه للجريمة ذلك أن الأطباء النفسيين أكدوا فيما شهاداتهم أمام المحكمة أنهم لا يستطيعون الجزم أن المميز ضده كان بحالة انتكاسة مرضية وقت ارتكاب الجريمة بل جاءت الشهادات على الترجيح ذلك أن العبرة بحالة المميز ضده العقلية يكون وقت ارتكاب الجريمة وليس قبلها أو بعدها ووفقاً لمقتضيات المادة (٩٢) عقوبات.

الطلب :

أولاً : قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .

ثانياً : قبول التمييز موضوعاً ونقض القرار المميز .

وبتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٣ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالغته الخطية رقم (٤٤١/٢٠١٥/٤/٢) إلى قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز وإجراء المقتضى القانوني .

الاستنتاج

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم :

التهمتين التاليتين :

- ١- جناية القتل العمد وفقاً للمادة (١/٣٢٨) عقوبات مكررة مرتين .
- ٢- جنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص وفقاً للمواد (٣ و ٤ و ١١/د) من قانون الأسلحة النارية والذخائر .

الوقائع :

تتلخص وقائع هذه القضية وكما وردت بإسناد النيابة العامة في أن المتهم ركل من المغدورين (عمره ٨١ سنة) وابنه المغدور (عمره ٤٥ سنة) هم من العشيرة ذاتها وقبل حوالي أربع سنوات من واقعة هذه الدعوى توفي والد المتهم وتولد الشك لدى المتهم بأن المغدور قام بوضع السم لوالده أثناء وجوده في منزل المغدور على إثر وجود خلافات على قطعة أرض ومن ذلك الوقت أخذ المتهم يفكر بالانتقام من المغدور وقتله هو وأبنائه وبعد تفكير هادئ وتقليب الأمر في ذهنه بين الإقدام على جريمته والإحجام أبى أن يعود إلى صوابه وغلب الأولى على الثانية وقرر تنفيذها وأخذ يتحين الفرصة المواتية لتنفيذ ما عقد العزم عليه حيث قام بشراء سلاح ناري غير مرخص قانوناً (كلاشنكوف) بالإضافة إلى العتاد وقام بحشو السلاح الناري بالعتاد وجهازه للإطلاق وقرر أن يكون التنفيذ صباح ٢٠١١/٩/١١ وبالفعل وفي صباح ذلك اليوم استقل المتهم سيارته وتوجه إلى منزل المغدور وكان بحوزته السلاح المعد مسبقاً ولدى وصوله شاهد المغدور يخرج من منزل ابنه المغدور باتجاه جمعية خرج ابنه المغدور خلفه وتوجه المغدور علي إلى جمعية وبقي المغدور أمام منزله وعندها قام المتهم بإشهار كلاشنكوف وأطلق عدة عيارات نارية باتجاه المغدور أرادته قتيلاً وتنفيذاً لما عقد العزم عليه ركب سيارته ولحق بالمغدور إلى الجمعية وهناك دخل المشتكى عليه وبحوزته كلاشنكوف واستنفر من الموظفين عن مكان وجود المغدور وكان يقول (وين الحج) ولما شاهده المغدور قال له

(الله ما بيني وبينك) إلا أن المتهم بادره بإطلاق عدة عيارات نارية باتجاهه وأصابه وأرداه قتيلاً ولاذ بالفرار من المكان وألقي القبض على المتهم واعترف بقيامه بقتل كل من المغدورين أخذاً بالثأر وبعد تفكير وتصميم وضبط بحوزته السلاح المستخدم في الجريمتين وتبين أن القطعة المستخرجة من جثة المغدور تعود لذات السلاح وبتشريح جثة المغدور وجدت مصابة بخمسة مقذوفات نارية في الوجه والصدر والإبط الأيسر وعلل سبب الوفاة بالصدمة النزفية نتيجة تهتك القلب والرئتين ووجدت جثة المغدور مصابة بأربعة مقذوفات نارية في الصدر والعضد الأيمن أدت إلى إصابة الرئة والحجاب الحاجز والكبد واستقرت في الظهر وعلل سبب الوفاة بالصدمة النزفية نتيجة تهتك الرئة اليمنى والكبد وجرت الملاحقة .

وبالتدقيق في كافة البيانات المقدمة والمستمعة في هذه القضية وجدت المحكمة بأن الوقائع الثابتة لديها وكما حصلت لها وقنعت بها واستقرت في وجدانها تتلخص في أن المتهم

المغدورين

، وابنا من العشيرة نفسها ويسكنون في قرية الصالحية بمنطقة القويرة وأن المتهم مصاب بمرض الذهان الزوري وهو مرض عقلي مزمن يفقده القدرة على إدراك كنه أفعاله وقد سبق وأن توفي والد المتهم قبل واقعة الدعوى بحوالي أربع سنوات وكان ذلك بعد قليل من عودته من زيارة للمغدور وتوهم المتهم بأن شيخ العشيرة (أي المغدور) وأبنائه هم من قاموا بوضع السم لوالده وأن ذلك هو سبب وفاة والده وأنه شاهد خروج زبد من فم والده عند وفاته وأن ذلك بالنسبة إليه يعتبر دليلاً قاطعاً على وجود السم وتولد لدى المتهم ونتيجة لإصابته بذلك المرض ولوقوعه تحت تأثير أعراضه من الأوهام الإضطهادية اعتقاد خاطئ بأن المغدور قام بوضع السم لوالده المتوفى فقرر المتهم الإنتقام من المغدور أو أي واحد من أبنائه وقام المتهم وقبل واقعة الدعوى بحوالي سنتين بشراء سلاح ناري أتوماتيكي عبارة عن كلاشنكوف رقم (٨١٧٦١٥) عيار (٧,٦٢ × ٣٩) ملم وعتاد للسلاح واحتفظ بذلك السلاح بدون ترخيص قانوني وبتاريخ ٢٠١١/٩/١١ وبحدود الساعة

التاسعة صباحاً توجه المتهم بسيارة من نوع شيفروليت أمريكي لون أبيض إلى منزل المغدور علي فوجد المغدور ابن المغدور وقد خرج من منزل والده متوجهاً إلى منزله الموجود في سكن مسجد الصالحية وكان يسير على قدميه وعلى بُعد حوالي خمسين متراً من المسجد وعندما أصبح المتهم على بُعد حوالي مترين ونصف من المغدور قام بالمناداة عليه وقبل أن يلتفت المغدور باتجاه المتهم فتح المتهم باب السيارة وأنزل رجله من السيارة وصوب سلاحه الناري الموصوف باتجاه المغدور وأطلق عليه عدة عيارات نارية من تلك المسافة القريبة وأصابه بأربعة عيارات نارية أصابه أحدها وهو العيار القاتل في أعلى العضد الأيمن وأدى إلى كسر منقنت بأعلى ذلك العضد وخرج مع تهتك العظام في منطقة العضد تحت الجلد إلى منطقة الصدر وأدى في مسارها إلى كسور في الضلعين الخامس والسادس من الجهة الجانبية اليمنى للقفص الصدري وأصاب الرئة اليمنى من الأعلى إلى الأسفل مخترقاً الحجاب الحاجز الأيمن وجدار الكبد إلى يمين العمود الفقري وأدى إلى تهتك في الفقرتين القطنية الرابعة والخامسة واستقر في الفقرة الخامسة وأدى إلى وفاة المغدور

وحيث عُلل سبب الوفاة بالصدمة النزفية نتيجة تهتك الرئة اليمنى والكبد عن إصابة بمقدوف ناري وفي حين أصاب عيار ناري آخر المغدور في أسفل يمين الرقبة وخرج من أعلى منطقة الظهر وآخر أصابه في أعلى خلف العضد الأيمن وآخر في أعلى وحشية العضد الأيسر ونفذ منه وبعد ذلك ركب المتهم السيارة وتوجه إلى مكان تواجد المغدور في جمعية القرية المنتجة بالمنطقة نفسها والتي كان يترأسها وتبعد عن منزله حوالي خمسمئة متر وحيث كان المغدور وقتها وبرفقته الشاهد والعاملات في الجمعية الشاهدات

يجلسون في الساحة السماوية للجمعية وقد سمعوا صوت العيارات النارية الأولى فوقف المغدور على باب الجمعية وعندما وصل المتهم إلى مبنى الجمعية نزل من السيارة وبحوزته السلاح الناري الأتوماتيكي الموصوف سابقاً وتوقف على باب سور الجمعية فالتقى به

الشاهد
 على باب الجمعية فأثر له المتهم بسلاحه الناري وقال
 له (ابعد عني يا (وبن الحج) فحاول الشاه (الإمساك
 به وقال له (وحد الله) وأطلق المتهم عيارين ناريتين على جدار الجمعية وكان
 المتهم وقتها قد وصل إلى عتبة باب الجمعية وكما اتجه المغدور علي باتجاه المتهم
 وأصبح أمام المتهم وعلى بُعد حوالي متر ونصف منه وقال للمتهم
 (الله ما بيني وبينك) إلا أن المتهم صوب سلاحه الناري على المغدور
 وأطلق عليه خمسة عيارات نارية أصابه أحدها في الخد الأيسر وخرج من الجهة
 اليمنى للوجه وكان الجرح تخرج منه العظام وأصابته العيارات الأخرى بمنطقة
 الإبط الأيسر وأدت لوفاته وحيث علل سبب الوفاة بالصدمة النزفية الناتجة عن تهتك
 القلب والرئتين الناتجة عن الإصابة بمقدوفات نارية وقد هرب المتهم من
 المكان ولاحقاً ألقى القبض عليه وضبط السلاح الناري بحوزته وعلى إثر ذلك
 جرت الملاحقة .

وتبين بأن مرض الذهان الزوري الذي كان يعاني منه المتهم بوقت ارتكابه
 جنائتي القتل موضوع هذه الدعوى يفقده القدرة على إدراك كنه أفعاله وهو مرض
 لا شفاء تاماً منه ويكون المتهم في حال الانقطاع عن تعاطي العلاج عرضة
 لمستوى عال من الانتكاسات المرضية وأنه في حالة الانتكاسة المرضية يُشكل
 خطراً على نفسه وعلى الآخرين وعلى المجتمع وهو يحتاج إلى مراقبة لفترة طويلة
 في مستشفى المركز الوطني للصحة النفسية وأنه من غير الوارد خروجه منه في
 الوقت الحاضر ولحين شفائه شفاءً اجتماعياً .

في التطبيقات القانونية :

وبتطبيق القانون على الوقائع الثابتة التي خلصت إليها المحكمة وجدت أن
 ما قام به المتهم من قيامه بتصويب سلاحه الناري القاتل بطبيعته وهو
 الكلاشنكوف باتجاه المغدور صالح وإطلاق عدة عيارات نارية عليه من مسافة
 قريبة وأصابته بأربعة عيارات نارية أصابه أحدها في مقتل وأدى إلى وفاته ثم
 توجهه إلى مكان تواجد المغدور علي وتصويبه سلاحه الناري عليه وإطلاق

خمسة عيارات نارية عليه أدت إلى وفاته إنما تُشكّل بالتطبيق القانوني كافة أركان وعناصر جناية القتل قصداً طبقاً للمادة (٣٢٦) من قانون العقوبات مكررة مرتين.

حيث توافر الركن المادي في كلا الجرمين بعناصره الثلاثة والمتمثلة بسلوك صادر عن المتهم بقيامه بإطلاق العيارات النارية على كل من المغدور ووالده المغدور ونتيجة جرمية تمثلت بوفاة المغدور كلا المغدورين وعلاقة سببية بين ذلك الفعل وتلك النتيجة في كلا الجرمين إذ كانت وفاة كل من المغدورين بسبب الإصابة بالعيارات النارية والتي أحدثها المتهم بفعله .

وأما بالنسبة للظرف المشدد الذي أسندته النيابة العامة للمتهم في هذه القضية وهو ظرف سبق الإصرار ومن حيث إنه قد نصت المادة (٣٢٨) من قانون العقوبات على أنه : " يُعاقب بالإعدام على القتل قصداً : (١) إذا ارتكب مع سبق الإصرار ويُقال له (القتل العمد) ...". ونصت المادة (٣٢٩) من القانون ذاته على أن : " الإصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لإرتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصمم منها إيذاء شخص معين أو أي شخص غير معين وجده أو صادفه ولو كان ذلك القصد معلقاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط " ومن ثم فقد استلزم المشرع لقيام جناية القتل مع سبق الإصرار (العمد) بالإضافة إلى وقوع جناية القتل القصد بأركانها وعناصرها توافر الظرف المشدد وهو العمد " سبق الإصرار " وهو القصد المصمم عليه قبل الفعل لإرتكاب جناية القتل وأن يكون الجاني قد أملى فكره فيما عزم عليه ورتب وسائله وتدبر عواقبه ثم أقدم على ارتكاب الجناية وهو هادئ البال وصافي الذهن على نحو يسمح له بترديد النظر بين الإقدام على ما انتوى أو الإحجام عنه أي ترجيح أحدهما على الآخر ومن ثم يتطلب ذلك توفر عنصرين العنصر الزمني ويتمثل بمرور فترة زمنية كافية بين عزم الجاني على ارتكاب جريمته وبين قيامه في تنفيذها والعنصر النفسي ويتمثل بإقدام الجاني على ارتكاب جريمته في هدوء وترو وهو هادئ البال مطمئن النفس بعد أن يكون قد رتب وسائله الجريمة وتدبر عواقبها ثم أقدم عليها دون اضطراب وتردد وانفعال... " .

لطفاً ينظر قرار محكمة التمييز الأردنية جزاء رقم ٢٠١٠/٥٦٥
(هيئة خماسية) تاريخ ٢٠١٠/٩/١ منشورات مركز عدالة ."

ومن حيث إنه قد نصت المادة (١/٧٤) من قانون العقوبات تحت عنوان
" في المسؤولية على أنه : " لا يحكم على أحد بعقوبة ما لم يكن قد أقدم على الفعل
عن وعي وإرادة " ونصت المادة (١/٩٢) من قانون العقوبات على أنه : " يعفى
من العقاب كل من ارتكب فعلاً أو تركاً حين ارتكابه إياه عاجزاً عن إدراك كنه
أفعاله أو عاجزاً عن العلم بأنه محظور عليه ارتكاب الفعل أو الترك بسبب اختلال
في عقله ."

وقد قضت محكمة التمييز بأن قوام المسؤولية الجزائية بمقتضى قانون
العقوبات هي سلامة العقل وإدراك الفاعل وفاقاً للمادتين (٩١ و ٩٢) من قانون
العقوبات . " قرار جزاء رقم ٢٠٠٩/١٢٠٢ (هيئة خماسية) تاريخ ٢٠٠٩/٩/٣
منشورات مركز عدالة ."

وحيث إن موانع المسؤولية تتعلق بشخص الفاعل وتنصب على الركن
المعنوي للجريمة ولذا يتوجب فيها البحث في الركن المعنوي وفي أهلية الفاعل
فتنعدم المسؤولية بانعدام الإرادة الحرة المختارة من الفاعل ومن ثم فهي تؤثر في
الركن المعنوي والذي يقوم أساساً على العلم والإرادة الحرة لإرتكاب الفعل الجرمي
وتحقيق النتيجة الجرمية فإذا انتفى أحد هذه العناصر لا يقوم الركن المعنوي
للجريمة وتنتهي ولا يكون هناك محل لقيام المسؤولية الجزائية عن الفعل المرتكب .

وحيث إن قوام المسؤولية الجزائية الوعي والإدراك وما يتطلبه ذلك من
سلامة العقل فإنه تنتفي المسؤولية الجزائية إذا كان المتهم عاجزاً عن إدراك كنه
أفعاله لمرض في عقله .

وحيث إن سبق الإصرار قوامه العنصر النفسي المتمثل بتدبر الفاعل لمدة

كافية من الزمن لفعله وأن يملي فكره فيه ويتدبر عواقبه ويرتب وسائله في هدوء بال وروية وصفاء ذهن يسمح له بترديد النظر بين الإقدام على ذلك الفعل أو الإحجام عنه ثم يصمم على ارتكابه وكل ذلك إنما يتطلب من الفاعل عقلاً سليماً وإرادة حرة مختارة فإذا كان الفاعل مصاباً بمرض عقلي أو نفسي جعله عاجزاً عن إدراك كنه أفعاله أو بأنه محذور عليه إتيان تلك الأفعال فإن ذلك لن يمكنه من التفكير السليم لإرتكاب فعله ومن ثم فلا يتصور أن يتوفر ظرف سبق الإصرار في فعله إن كان مصاباً بمرض عقلي يمنعه أساساً من التفكير السليم والتدبر في فعله والتخطيط له بإرادة حرة مختارة وعليه فإذا ارتكب المتهم فعله وهو تحت تأثير ذلك المرض الذي جعله غير مدرك لكنه أفعاله فإنه تنتفي مسؤوليته عن ذلك الفعل وذلك طبقاً لأحكام المادة (١/٢٣٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية والمادة (١/٩٢) من قانون العقوبات .

وحيث قد أكد الشهود الأطباء النفسيون في هذه القضية والذين راقبوا المتهم في مستشفى المركز الوطني للطب النفسي لفترة طويلة بشهاداتهم أمام محكمتنا أن المتهم مصاب بمرض عقلي ذهاني وهو مرض الذهان الزوري وسببه الرئيسي اختلال في الناقل العصبي في الدماغ وهو زيادة مادة الدوبامين في الدماغ ومن أعراض هذا المرض الأوهام المرضية التي تبدو وكأنها حقيقة وواقعية وهي مجرد أوهام واعتقادات خاطئة وأنه وعلى الرغم من أن المريض بهذا المرض يكون مدركاً للزمان والمكان ولكنه بسبب تلك الأوهام المرضية التي يكون تحت تأثيرها وتسيطر عليه يبني تصرفاته عليها فتكون تصرفاته غير سليمة وغير صحيحة ويكون حكمه على الأمور ضعيفاً وهذه الأوهام هي أوهام اضطهادية ويعتقد المريض بسببها بأن هناك أشخاصاً أو مجموعة من الأشخاص يضطهدونه ويريدون إيذائه أو إيذاء أشخاص قريبين منه وأنه وعندما يكون المريض واقعاً تحت تأثير أعراض هذا المرض فإنه يكون غير مدرك لكنه أفعاله وأن المتهم كان مصاباً بهذا المرض منذ فترة سابقة على واقعة هذه القضية وأنه سبق له وأن أدخل إلى مستشفى المركز الوطني للصحة النفسية وكما أنه يوجد له ملف طبي لدى المستشفى المذكور مرفق بهذه الدعوى وحيث إن الأطباء

النفسيين قد رجّحوا وعلى الأغلب بأن المتهم مد الله كان بوقت ارتكابه جنايتي القتل موضوع هذه الدعوى في ٢٠١١/٩/١١ مصاباً بمرض الذهان الزوري وأنه كان في حالة انتكاسة مرضية بهذا المرض وكما أن هذا المرض سبب لدى المتهم الأوهام الاضطهادية وأنه وتحت تأثير أعراض هذا المرض يمكن أن يقدم المتهم على شراء السلاح ويتوجه إلى مكان وجود الشخص الذي ينوي قتله ويطلق النار عليه ثم يتوجه إلى مكان آخر ويقتل شخصاً آخر بنفس السلاح وكل ذلك تحت تأثير الأوهام المرضية وبحيث إن تلك الأوهام كانت تسيطر عليه ويكون غير مدرك لفعله بسبب تأثيرها عليه لأن هذا الفعل يكون ناتجاً عن أوهام غير حقيقية واعتقادات خاطئة بفعل المرض .

وحيث ثبت ذلك وحيث لم يتوفر ظرف سبق الإصرار في فعل المتهم فإن أفعاله إنما تشكل جنايتي القتل القصد وليس جنايتي القتل العمد كما ورد بإسناد النيابة العامة ومن ثم فإن ذلك يقتضي تعديل وصف التهمة الأولى المسندة للمتهم من جناية القتل العمد خلافاً للمادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات مكررة مرتين إلى جناية القتل القصد طبقاً للمادة (٣٢٦) من القانون ذاته مكررة مرتين .

وحيث قد ثبت بأن المتهم كان يعاني من أعراض ذهانية مرضية قبل ارتكابه للجريمتين موضوع الدعوى وثبتت معاناته من أعراض هذا المرض أيضاً في فترة المراقبة من قبل لجنة الخبراء من الأطباء النفسيين في مستشفى المركز الوطني للصحة النفسية وكما أن المتهم كان بتاريخ ارتكابه الجريمة في ٢٠١١/٩/١١ تحت تأثير أعراض مرض الذهان الزوري كما رجّح الأطباء النفسيون ومن ثم فإنه لم يكن مدركاً لكنه أفعاله التي ارتكبتها على كل من المغدورين

وكما أنه وبالنسبة لجنة حمل وحيازة سلاح ناري المسندة للمتهم فإنه قد ثبت بأن المتهم قد ارتكب هذا الجرم وأن ذلك كان تحت تأثير أعراض مرض الذهان الزوري ولم يكن مدركاً لكنه أفعاله تلك .

وحيث ثبت لدى المحكمة من تقرير الخبراء الأطباء النفسيين وشهاداتهم أمامها ومجمل الأدلة بأن المتهم كان بوقت ارتكابه لجنايتي القتل وكذلك جنحة حمل وحياسة السلاح الناري المسندة إليه يُعاني من مرض عقلي وهو مرض الذهان الزوري وأنه ارتكب هذه الجرائم تحت تأثير أعراض هذا المرض .

وحيث ثبت أيضاً بأن هذا المرض لا شفاء تاماً منه ويكون المتهم في حال الانقطاع عن تعاطي العلاج عرضة لمستوى عال من الانتكاسات المرضية وأنه في حالة الانتكاسة المرضية يُشكل خطراً على نفسه وعلى الآخرين وعلى المجتمع وهو يحتاج إلى مراقبة لفترة طويلة في مستشفى المركز الوطني للصحة النفسية وأنه من غير الوارد خروجه منه في الوقت الحاضر ولحين شفاؤه شفاءً اجتماعياً .

وعليه واستناداً لأحكام الفقرة الرابعة من المادة (٢٣٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية فإنه إذا تبين للمحكمة أن المريض نفسياً كان مصاباً بالمرض الذي جعله عاجزاً عن إدراك كنه أعماله حين ارتكاب الجرم فتقرر المحكمة إدانته وعدم مسؤوليته جزائياً وإعمال المادة (٩٢) من قانون العقوبات والتي تقضي بحجز المتهم في مثل هذه الحالة في مستشفى الأمراض العقلية إلى أن يثبت بتقرير لجنة طبية شفاؤه وأنه لم يعد خطراً على السلامة العامة .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم تقرر المحكمة ما يلي :

أولاً : عملاً بالمادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة الأولى المسندة إلى المتهم من جناية القتل العمد المسندة إليه طبقاً للمادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات مكررة مرتين إلى جناية القتل القصد خلافاً للمادة (٣٢٦) من القانون ذاته مكررة مرتين وعملاً بالمادة (٤/٢٣٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجناية القتل القصد كما عدلتها المحكمة خلافاً لأحكام المادة (٣٢٦) من قانون العقوبات مكررة مرتين وكذلك إدانته بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري المسندة

إليه خلافاً للمادتين (٣ و ٤) من قانون الأسلحة النارية والذخائر وإعلان عدم مسؤوليته جزائياً عما أسند إليه وبمصادرة السلاح الناري المضبوط .

ثانياً : وعملاً بالمادة (٢/٩٢) من قانون العقوبات حجز المتهم في مستشفى الأمراض النفسية إلى أن يثبت بتقرير لجنة طبية شفاؤه وأنه لم يُعد خطراً على السلامة العامة .

وعن سبب التمييز :

نجد إن محكمة الجنايات الكبرى وبجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٠ وعلى ضوء صورة كتاب مدير مستشفى المركز الوطني للصحة النفسية رقم (م و/ع/٥/٧٢٠) تاريخ ٢٠١٢/٩/١١ المقدم لوكيل الدفاع المعين قررت وضع المتهم لمدة شهرين تحت الرقابة الطبية النفسية لدى المركز الوطني للصحة النفسية وتحت إشراف ثلاثة أطباء نفسيين لبيان ما إذا كان المتهم يعاني من أية أمراض عقلية أو نفسية تؤثر على إدراكه وكنه أقواله وأفعاله بتاريخ ٢٠١١/٩/١١ .

وبتاريخ ٢٠١٣/٧/١٥ أدخل المذكور إلى مستشفى المركز الوطني للصحة النفسية وجاء في التقرير الطبي الصادر من الأطباء النفسيين تاريخ ٢٠١٥/٢/٧ أن المذكور يعاني من مرض الذهان الزوري حيث كانت تظهر عليه أعراض هذا المرض (الأوهام المرضية) أخضع للعلاج وتحسنت حالته وأصبح في الوقت الحاضر مدركاً كنه أفعاله وأقواله ويستطيع المثول أمام المحكمة وتفهم مجرياتها .

والثابت من خلال شهادة الأطباء منظمي التقرير الطبي بحق المتهم أن للمتهم ملفاً في مستشفى المركز الوطني للصحة النفسية قبل إخضاعه للمراقبة وبناءً على قرار محكمة الجنايات الكبرى وأن المذكور يعاني من مرض الذهان الزوري وهو

مرض عقلي وليس مرضاً نفسياً ومن أعراضه الأوهام المرضية وبمعنى أن الأوهام تكون بالنسبة للمصاب بهذا المرض وكأنها حقيقة ويبني تصرفاته عليها وأثناء كون المريض تحت تأثير هذا المرض فإنه يكون غير مدرك لكنه أفعاله وأن مواظبة المريض على العلاج من شأنه أن يحسن حالته وأن الانقطاع عن تعاطي العلاج يسبب له انتكاسه مرضية كما أن المتهم ومنذ إدخاله المستشفى في ٢٠١٣/٧/١٥ مواظب على العلاج واستقرت حالته إلا أن ذلك لا يعني أنه قد شفي من المرض وإذا خرج المتهم من الرقابة إلى المجتمع وانقطع عن علاجه فإنه سوف تنتكس حالته على الأغلب وتعاوده الأوهام المرضية وعندها سيشكل خطراً على المجتمع .

كما ثبت من خلال مراقبة المتهم وسيرته المرضية فإن الأطباء النفسيين رجحوا وعلى الأغلب أن المتهم كان بوقت ارتكاب جريمته في ٢٠١١/٩/١١ تحت تأثير أعراض مرض الذهان الزوري .

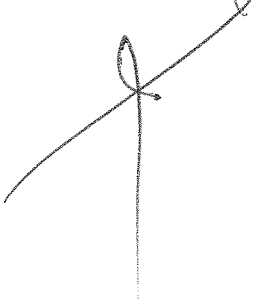
وحيث إن من الثابت أن المتهم كان يعاني من مرض الذهان الزوري قبل ارتكابه لجريمته في ٢٠١١/٩/١١ وأنه كان يعاني من هذا المرض أثناء فترة المراقبة وأن الأطباء ورجحوا وعلى الأغلب أن المتهم كان وبتاريخ ٢٠١١/٩/١١ تحت تأثير هذا المرض وبالتالي لم يكن مدركاً لكنه أفعاله فإن القرار المميز إذ انتهى إلى تطبيق أحكام المادة (٢٣٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية بإدانة المتهم وعدم مسؤوليته جزائياً .

وإذا انتهى كذلك إلى تطبيق أحكام المادة (٩٢) من قانون العقوبات بحجز المتهم في مستشفى الأمراض العقلية إلى أن يثبت بتقرير لجنة طبية شفاؤه وأنه لم يعد يشكل خطراً على السلامة العامة فيكون قد صادف صحيح القانون وسبب التمييز لا يرد عليه ويتعين رده .

لذا وبالبناء على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٨ رمضان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٥/٦/٢٠١٥ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / أش

lawpedia.jo